

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

رؤى في ضرورات تفعيل الاتصال التعليمي بالجامعات العراقية

صفد حسام الساموك



أخذت «وسائل تكنولوجيا التعليم» تظهر فاعليتها بشكل متزايد في عمليات «الاتصال التعليمي» في الجامعات، اثر التقدم العلمي الحاصل في المجالات المختلفة، ومواكبة التطور المتسارع لتقنيات الاتصال بشكل عام، و التي بدأت باستقطاب جموع المتلقين، لما تحتوي عليه من عناصر الجذب والتشويق، وبلوغ الأهداف المرجوة بيسر عن بعد، فضلا عن تزايد أعداد المتعلمين

ان في ضرورة اشراك ودمج عناصر«الاتصال التعليمي، الفعال، و«وسائل تكنولوجيا التعليم»، الحاجة الملحة اليوم في وقت تروم فيه الجامعات العراقية اعادة هيبنتها العالمية بوصفها صروحا متقدمة للعلم والمعرفة على مستوى المنطقة والعالم، فضلا عن اهمية تلك في تفعيل قدرات التدريسيين الجدد في تلك الجامعات ممن صار اثر حضورهم في الساحة التعليمية العراقية المعاصرة سمة من سمات التعليم العالي الآن

لا تذهب الرؤى في الاتصال الفعال -بشكل عام -بعيدا عن كونها: المشاركة في تبادل المعاني في اتجاهين - وربما أكثر - متقابلين وجاهيا، أو عن بعد عبر وسيلة ما. إذ يحدد شكل هذا التقابل وطبيعته، مستوى الاتصال ونوعه، ويوجب الأدوات التي ينبغي أن تستخدم لتناقل الرموز، حاملة المعاني المراد إيصالها عبره، بصورة مقصودة ومخطط لها، وليست عشوائية، وفي بيئة اتصالية محددة.

ومعلوم انه يقدر رقي هذا التخطيط، ومستوى ضبطه، وتوافره على الشروط العلمية والمستمرزات الفنية والتقنية، يكون الاتصال فعالا ومؤثرا، أو ربما غير فعال.. و يؤشر - هنا -مدى الفاعلية من عدمها، قدر الاستجابة المطلوبة، من المتلقين، على وفق ما هدف إليه هذا الاتصال، في أول انطلاقه، شريطة أن لا تترك العملية الاتصال دون رصد وتقييم، وأن تطلب الأمر مراجعة وتقويم وتصحيح، في أثناء «دورانها»-بين مصدرها ومستقبلها-لحين تحقيق أهداف هذا الاتصال

ويمكننا تحديد نوع العملية الاتصالية على وفق «بيئة اتصال» التي تدور فيها العملية الاتصالية، ومن هنا يكون الاتصال الحاصل في قاعة الدرس تعليميا، وهو كذلك في أي اتصال يحمل أهدافا تعليمية، داخل الأروقة الجامعية.. ونعتقد إن ما يمتاز أو يختلف به «الاتصال التعليمي» ، عن أنواع أخرى متعددة من الاتصال هو: تقارب اهتمامات المصدر ((جامعة - كلية - قسم علمي - تدريسي))

مع المتلقي ((الطالب)) ، من حيث كونهما يندرجان تحت تخصص علمي دراسي واحد، أو متقارب في أقصى تقدير، على الرغم من تفاوت درجات هذا الاهتمام، وتقارب الطرفين في الهدف العام المنتمل بـ«التعليم أو التعلم»، وفي ذلك ما يجعل من عملية الاتصال مناسبة إلى حد ما، في حال مراعاة الشروط العلمية والموضوعية لهذا الاتصال... وتعقيد الرموز في الرسالة الاتصالية، ومنيع تلك ممتأت من المستوى المتقدم المفترض للمتلقي كونه طالبا جامعا، من الناحية ثقافته و اطلاعاته العامة، والمختصصة في مجال دراسته، خاصة فيما يتعلق بالدراسات العليا، على الرغم من تفاوت مستويات هذا «التقدم».. وأن «التعقيد الرمزي» يظهر ضرورة اللجوء إلى وسائل سائدة ((وسائل تكنولوجيا التعليم)) تسهم في إيصال المعاني وفهها من قبل المتلقي كما تظهر مستويات الاتصال ((مواجهي - وسطي - جماهيري)) جميعها في عملية الاتصال التعليمي الفعال، فيكون وجاهيا في قاعة الدرس مثلا، حين يلقى التدريسي محاضرتة مباشرة أمام طلبة، ووسطيا حينما تستخدم تقنيات الانترنت والدوائر القديوية المغلقة، في إلقاء المحاضرات عن بعد، وجاهيريا - إلى حد ما - في البرامج التعليمية القديمة عبر وسائل الإعلام، والقنوات والصحف المتخصصة في المجالات التعليمية... فبما يكون رصد العملية الاتصالية المباشر ممكنا في الاتصال التعليمي، من خلال مراقبة مستوى استجابات الطلبة للمحاضرات في قاعاتهم الدراسية، وأن كانت تسير في الاتجاه المرغوب فيه، أو بالعكس من ذلك، وكذلك الامتحانات بمختلف أشكالها وأنواعها، الأمر الذي يمكن المصدر من إعادة تقييم رسائله الاتصالية

إذا وجد خللا فيها، وبهذا يمكن تحديد عناصر «الاتصال التعليمي على وفق المصدر: ويمكن أن يكون ((جامعة - كلية - قسما علميا - تدريسيا - ساندتي العملية التعليمية من فنيين وغيرهم))، ويعمل على تحديد الأهداف التعليمية، التي ينبغي أن تكون مخططة - ومنشقة - محتوي المادة العلمية، والتي تكون على شكل رموز تصاغ بشكل تراعى فيه إمكانية فهمها من قبل المتلقين الوسيلة: الأوعية المادية التي تحمل الرموز الاتصالية التعليمية، ومنها الكتاب المنهجي، وتظهر هنا بشكل فاعل أهمية «وسائل تكنولوجيا التعليم» المتلقي: الطالب الذي يستقبل محتوى العملية الاتصالية التعليمية، ويعود منه «رجع صدى» أو «تغذية مرتدة» إلى المصدر، تسهم في ..إجرائه القياس والتقويم في وسائل تكنولوجيا التعليم ان تلك الوسائل التي ينظر إليها على أنها: التقنيات والأدوات المستخدمة في عملية «الاتصال التعليمي»، تهدف إلى إعانة المتلقي في فك وفهم رموز الرسالة الاتصالية التعليمية، من خلال وضع صورة تقريبية للمفاهيم والاصطلاحات والعمليات غير المنظورة أو المحسوسة أو الملموسة في مختلف العلوم، وتسهم بشكل عام في تنوع خبرات الطلبة، وتعزز من فرص بقائنها في أذهانهم لأطول فترة زمنية ممكنة، وتزيد من انتباههم وإيجابيتهم في التعلم، وتنوع في أشكال تقديم المعلومات المختلفة المتعلقة بمضمون علمي ما ، وتوفر أساليب جديدة للتعلم

والفردى، وتساعد الطلبة على التفكير العلمي المنظم المتسلسل واستمراريته، ويمكن أن تشكل حلا جيدا في مواجهة زيادة أعداد هؤلاء الطلبة، وفيها معالجة لمشكلتي البعد الزمني والمكاني، كما يمكن استخدامها عند خطورة المادة العلمية للطلبة أو عند صعوبة أو ندرة الحصول على هذه المادة وعلى الرغم من إن «المصدر» في عملية الاتصال التعليمي يمكن أن يشير إلى ((جامعة - كلية - قسم علمي - تدريسي - ساندتي العملية التعليمية من فنيين وغيرهم))، إلا أن الباحث يجد إن التدريسي يمكن لأي منها العمل بشكل منفصل عن بقية الأركان، لتحقيق الأهداف التعليمية الفعالة، التي ترمي إلى تغيير أنماط سلوك المتلقين - الطلبة - نحو الاتجاه المرغوب فيه، بالذقة والسرعة المحددة من قبل هذه المنظومة المتكاملة وسائل تكنولوجيا التعليم في العراق فضلا عن أهمية وسائل تكنولوجيا التعليم الحديثة في عملية الاتصال التعليمي - والتي تم تناولها آنفا - فقد أثبتت الدراسات والاستطلاعات الحديثة ان تقنيات الاتصال بدأت تلقى إقبالا كبيرا ومتزايدا من جموع المتلقين، وصل حد «الإدمان» في العرض لتلك التقنيات واقتنائها في شتى أرجاء العالم، ولعل نلک يعزز من أهمية إيجاد سبل غير تلك التقليدية



والمعتادة في عرض المحتوى العلمي للمتعلمين في العراق أهمية تقنيات الاتصال الحديثة على مستوى المنطقة والعالم للمتلقين بشكل عام، تظهر ضرورة اعتماد «الاتصال التعليمي» لوسائل تكنولوجيا التعليم الحديثة، وخاصة ما يتعلق منها باستحداث الحاسوب والوظيفة التعليمية والبحثية للانترنت، لأسباب منها ما يتصل برغبة الأفراد في مواكبة تقدم تقنيات ووسائل الاتصال في المجالات المختلفة، وتطویر قابلياتهم وما يعزز هذه الرؤية، اضطلاع الوظيفة القريفية للانترنت، والتقنيات الحديثة لوسائل الاتصال المرتبطة به، بهما إيجاد شريحة عريضة من المتلقين، بصرف النظر عن تخصصاتهم العلمية أو الدراسية، أو مستويات تعلمهم، أو فئاتهم العريرة، ولعل هذا الأمر ينطبق في العراق، لاسيما بين الأوساط الطلابية، على مختلف مراحلهم الدراسية الثانوية والأولية والعليا إذ أن تعرض هذه الأعداد الكبيرة من المتلقين للتقنيات الحديثة للاتصال، على مستوى الاستخدامات الشخصية لكل منهم، إضافة عناصر الجذب والتشويق المختلفة عليها، توجب توافر وسائل تكنولوجيا التعليم الحديثة في مجتمعاتهم التعليمية (الجامعة)، والخروج على الأنماط التقليدية في تعرضهم للرسائل التعليمية، لما تشكله هذه الوسائل من دور في تنوع خبراتهم، وتو اكب تطعاتهم، وبالتالي تعزز من فرص بقائنها في أذهانهم لأطول فترة زمنية ممكنة، وتزيد من انتباههم وإيجابيتهم في التعلم، وتنوع في أشكال تقديم المعلومات المختلفة لهم، ومعلوم إن تكرر إرسال الرموز بشكل تقليدي موحد غير منجدد قد

أطفال المعراق هل ينالون الاهتمام اللازم؟

يمثل الإهتمام بالطفل أحد معايير تقدم الأمم وتحضرها لذلك تعتبر العناية بهذه الفئة أحد دلائل تقدم أي مجتمع من المجتمعات، فالأطفال هم النواة الأولى لأبناء المجتمع الذين سيتحملون عبء مستقبل هذه الأمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. وفي الآونة الأخيرة تزايد الإهتمام العالمي بالطفل وظهرت الحاجة الماسة إلى حماية هذه الفئة، لذلك تعددت وسائل الحماية، سواء على المستوى الدولي، أو على المستوى الإقليمي، إلا أن الأمر على المستوى الداخلي لا يزال على ما يبدو لا يحظى بالأسبقية التي تتناسب مع أهميته بالنسبة للعراق ومستقبله

د. عماد علو



من هو الطفل؟ يقصد بالطفل بحسب الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بأنه «كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ويكون إثبات سن الطفل بموجب شهادة ميلاده أو بطاقة شخصية أو أي مستند رسمي آخر . وجلي لنا من هذا النص أن المشرع في القانون الدولي جعل مرحلة الطفولة تبدأ بالميلاد وتنتهي ببلوغ الثامنة عشرة وهو ما ذهبت إليه جميع التشريعات الوطنية في تعريفها للطفل سواء كان أنثى أم ذكرا؛ وفي الفقه الإسلامي يعرف الطفل أو الحدث بأنه الصغير الذي لم يبلغ الحلم. ويتحقق البلوغ بالمظاهر الخارجية الطبيعية الدالة على الرجولة أو الأنوثة وعند عدم ظهورها يتحدد البلوغ بالسن وهو عند الجمهور خمس عشرة سنة بينما

Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه

وبلد الإقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الإلكتروني الخاص بالصفحة:

يذهب بعض المجتهدين إلى تحديده بخماني عشرة سنة. لماذا حماية الطفولة ؟تتزايد الحاجة في المجتمع العراقي يوما، بعد يوم إلى حماية الأطفال ،ونلك لمواجهة ازدياد الجرائم التي ترتكب ضدهم بالإضافة إلى تزايدها في المستوى الدولي والإقليمي فضلا عن أن هناك العديد من التحريات في مجال حماية الطفل ما زالت قائمة، وقد أشارت معظم التقارير الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في العراق، الى أن النساء والأطفال في العراق هم أكثر الفئات تضررا من جراء أعمال العنف المستمرة في العراق منذ احتلاله في عام ٢٠٠٣ ولحد الآن. وتندرج الاضرار التي لحقت بالنساء والأطفال في العراق في سياق الأضرار التي لحقت بوضع حقوق الإنسان في العراق بشكل عام نتيجة فشل الاحتلال الأمريكي في تأمين حماية كافية للمدنيين (حسب اتفاقيات جنيف)وللبينة التحتية لمؤسسات الدولة وهو ما انعكس سلبا على الإنسان العراقي وخصوصا

حتى في حالة عودتهم إلى مقاعد الدراسة...مما لا يخفى على احد الآثار النفسية السلبية التي ستراكم نتيجة المعاناة والمشاهد المروعة التي تعيشها الطفولة في العراق وهو ما ستكون له آثار خطيرة على البنية والنسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي في المستقبل ٨. أن تسرب الطلبة من صفوفهم الدراسية نتيجة الظروف الأمنية التي تمر بها عائلهم ستؤدي إلى إيجاد شرائح اجتماعية واسعة على مستويات عديدة من الفقر وانعدام المساواة بين شرائح عديدة من المجتمع العراقي ما ينعكس بالدرجة الأساس سلبا، على تنشئة وتربية الأطفال .

٦. عمليات الخطف والتجهير القسري والنزوح المستمر للعراقيين إلى مناطق يعتبرونها أكثر نسبيا داخل وخارج العراق قد أدت إلى حرمان العديد من الأطفال لفرص التعليم والرعاية الصحية اللذين يتناسبان مع المراحل العمرية التي يمرون بها ما كان له انعكاسات خطيرة على مستوياتهم الفكرية وذهنياتهم

قابلة للانحراف قليلة الإنتاجية وهو ما سترتب عليه أضرار اجتماعية بالغة السوء أيضا. لسبيل لحماية الطفولة استنادا لما سبق فإن وقفة جادة من لدن الجهات المسؤولة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي ومنظماته المعنية بشأن المرأة والطفل لبذل المزيد من الجهود لجهة تالفي الوضع الكارثي الذي باتت الطفولة في العراق تتعرض له . ولاغرو أن واجب حماية

الطفل بالإضافة إلى أنه يستند إلى القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية الراسخة في المجتمع العراقي وتنظفه (المادة ٢٩ - ب) من الدستور العراقي ، حيث تنص على أن: تكفل الدول حماية الأمومة والطفولة والشيوخوخ وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم ، كما تنص مواد أخرى تكفل الدولة للفرد والأسرة، وبخاصة الطفل والمرأة، الضمان الاجتماعي والصحي،

المقومات الأساسية للعيش في حياة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن اللائم...إلا أن هذه المواد الدستورية ستبقى حبرا، على ورق إن لم تتخذ من الإجراءات وتقر القوانين التي توضح الآليات التي من خلالها تحمي الطفولة العراقية بشكل عملي مثل القوانين التي تجرم استغلال الأطفال في التسول ، و تجرم محاولة تهريب الطفولة على خلاف أحكام القانون ، وتجرم الإلءاء عدداً ببيانات



غير صحيحة عند التبليغ عن المولود ، وتجرم مخالفة واجب تطعيم الطفل وتحصينه من الأمراض المعدية و إقرار الحماية الجنائية لأغذية الأطفال ، وكذلك تجريم إعاقة الطفل أو حرمانه من التعليم الأساسي وتعريض الطفل للانحراف ، وحظر نشر أو عرض أو تداول أي مطبوعات أو مصنفات فنية مرئية أو مسموعة خاصة بالطفل تخاطب غرائزه الدنيا أو تزين له السلوكيات المخالفة لقيم المجتمع.